رسالة إلى الاتحاد الأفريقي بمناسبة اليوم الأفريقي الخامس لمكافحة الفساد

11 يوليوز 2011

إلى قادة الاتحاد الإفريقي،

بمناسبة اليوم الأفريقي الخامس لمكافحة الفساد ، يسعد الفروع الـثمانية والعشرون التابعة لمنظمة الشفافية الدولية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لجنوب ووسط وشرق وشمال وغرب إفريقيا انتهاز هذه الفرصة مرة أخرى ل :

1. تهنئة الاتحاد الأفريقي على تخصيص 11 من شهر يوليو يومًا أفريقيًا لمكافحة الفساد واختيار : "المجموعات الاقتصادية الإقليمية : الجهات الفاعلة الرئيسية في تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي للوقاية من الفساد ومكافحته " كمحور لهذه السنة .

2. نحيي الدول الـ 44 الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي صادقت على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته، وحث الدول الـ 11 المتبقية على اتخاذ خطوات للتصديق على هذه الاتفاقية الهامة..

3. كما نحيي أيضا الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي البالغ عددها 34 التي صادقت على الميثاق الأفريقي للديمقراطية، والانتخابات والحوكمة، ونحث الدول الأعضاء الـ 21 المتبقية على اتخاذ الاجراءات الازمة دون تأخير للتصديق على هذا الميثاق الأفريقي الهام..

4. الإدراك على أنه بالتصديق على هذه المعاهدات، فأن الدول الأفريقية إنما تعزز التزامها بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، فضلاً عن القيم الأساسية للشفافية والنزاهة والمشاركة والمساءلة..

5. نلاحظ بقلق بالغ على أن الفساد يمثل ولازال يشكل تهديدًا رئيسيًا وعائقًا أمام الدول الإفريقية، لا سيما في بناء المؤسسات الديمقراطية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6. إثارة الانتباه أيضا على أن تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية للقارة لا يزال عميقا ومرئيا ولا يمكن الاستهانة به؛ وأن الفساد ليس جريمة بدون ضحايا، إذ غالبًا ما يؤثر على أولئك الذين يعانون من الهشاشة أكثر من غيرهم والفقراء والمهمشين.

7. حث الدول الأطراف على ضمان تنفيذها الكامل للالتزامات التي تعهدت بها بالتصديق على هذه المعاهدات. إذ لا يزال يتعين على العديد من الدول الأطراف وضع آليات لحماية المبلغين عن الفساد على الرغم من التزامها باعتماد تدابير لحماية الشهود والمبلغين عن الفساد والجرائم ذات الصلة، وحماية المواطنين من الإجراءات الانتقامية.

8. حث الدول الأطراف في اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومحاربته كذلك على اتخاذ إجراءات سريعة لتقديم تقارير عن التقدم الذي تحرزه في تنفيذ مقتضيات الفقرة 7 من المادة 22 للاتفاقية، ونقدّر جهود الدول القليلة جدا التي قدمت تقاريرها حتى الآن في هذا الشأن.

9. تذكير القادة الأفارقة بأن اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومحاربته من خلال المادة 12 (2) تتطلب من الدول الأطراف ضمان وتوفير المشاركة الكاملة للمجتمع المدني في عملية الرصد والتشاور مع منظماته في تنفيذ الاتفاقية.

10. نُجدّد التأكيد على ما نصّت عليه اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومحاربته من أن تهيئ الدول الأطراف بيئة مواتية للمجتمع المدني ووسائل الإعلام لتعزيز عمل الحكومات لتحقيق مستويات افضل من الشفافية والمساءلة في تدبير الشؤون العامة.

.

11. نذكر قادة الاتحاد الأفريقي بمطلبنا لسنة 2018 للاتحاد الأفريقي والذي يتجلى فيما يلي :

i. تطوير واعتماد الحد الأدنى من المعايير والمبادئ التوجيهية للمشتريات العامة بشكل شفافة ومسؤول
ii. إقرار وإنفاذ مجموعة من التدابير والإجراءات المتعلقة بالمشتريات العامة التي تتجلى فيها مبادئ الشفافة والمسؤولية والسعي لتحقيق القيمة مقابل المال.
iii. تخصيص موارد خاصة من اجل القيام بتدابير حول مقتضيات المشتريات العامة للتدريب والمراقبة.
iv. الاستثمار في البحث من اجل الرفع من المشتريات العامة داخل إفريقيا ورصد التقدم المحرز بشكل مستمر وعلني نحو تنفيذ المعايير الدنيا المتفق عليها.

12. الاقرار على أن معيار بيانات المشتريات العامة المفتوحة (OCDS) ومبادئ العقود المفتوحة - التي تم تنفيذها في عام 2014 - تساعد في تسهيل الكشف عن البيانات الموحدة، وتوضيح المستندات المطبقة على العمليات المتعلقة بالعقود، وتمكين تحليل البيانات بشكل أعمق ومحسّن؛ وبالتالي نذكر قادة الاتحاد الأفريقي بطلبنا لعام 2018 من أجل:

i. تشجيع الحكومات الأعضاء ومساعدتها على الالتزام بإجراءات الحكومة المنفتحة وإدخال التعاقد المفتوح من خلال اعتماد معيار بيانات المشتريات العامة المفتوحة (OCDS) ومبادئ العقود المفتوحة في جميع القطاعات.
ii. اعتماد التعاقد المفتوح كعملية شراء افتراضية في الاتحاد الأفريقي

13. نرحب بشدة بتأييد وتشجيع ومتابعة قادة الاتحاد الأفريقي للموقف الأفريقي الموحد بشأن استرداد الأصول (CAPAR)

14. نحث الدول الأفريقية على معالجة الفساد في تقديم الخدمات في مجالات التعليم والمياه والأنظمة القضائية والصحية ، بما في ذلك في حالات الأزمات مثل جائحةCovid-19 ، وتذكير القادة بدعوتنا لعام 2018 للاتحاد الأفريقي من أجل:

i. تعزيز الشفافية والمساءلة في التعليم والصحة وقطاع المياه وأنظمة العدالة ، وضمان العقوبات وإنهاء الإفلات من العقاب للمدانين بجرائم الفساد.
ii. إنشاء آليات لجمع شكاوى المواطنين وتعزيز حماية المبلغين عن قضايا الفساد

15. نذكّر القادة الأفارقة بندائنا سنة 2016 لكي تفصح الحكومات عن الملكية النفعية كوسيلة لإنهاء السرية التي تُمكّن من انتشار الفساد؛ كما نذكر بندائنا للحكومات لسنة 2018المتعلق ب :

i. نشر الجداول الزمنية لإنشاء السجلات العامة على شكل بيانات مفتوحة، تحتوي على معلومات الملكية النفعية .
ii. التأكد من تسجيل الشركات الأجنبية العاملة في إفريقيا والكشف عن أصحابها المستفيدين

iii. مطالبة مقدمي الخدمات في العقود العامة بالخضوع لإجراءات العناية الواجبة للتحقق من خلفية الشركة وكبار مسؤوليها وأغلبية المساهمين والمالكين المستفيدين النهائيين، وكذلك الكشف عن هوية المالكين المستفيدين.

iv. مطالبة القطاعات عالية المخاطر، مثل قطاع العقارات، بمتطلبات برنامج مكافحة غسيل الأموال، بما في ذلك العناية الواجبة للعملاء وحفظ السجلات الكافية.

v. ضمان وجود عقوبات مناسبة تتناسب مع الخروقات، بما في ذلك الملاحقات الجنائية، لمن ثبتت إدانتهم بخرق هذه القوانين والقوانين ذات الصلة، وأولئك الذين يتبين أنهم يدلون ببيانات كاذبة.

16. حث الدول الأفريقية على تكثيف إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وندعو القادة الأفارقة إلى ضمان:

i. أن الآليات موجودة للسماح لجميع الأشخاص والكيانات ذات الصلة بالامتثال لالتزامهم بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة،

ii. أن يتم تبادل المعلومات حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بين الهيئات ذات الصلة على المستوى الإقليمي .

iii. إعادة الهيكلة وتوفير الموارد الكافية وبناء قدرات سلطات التحقيق والادعاء في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب

iv. أن تجري كل دولة طرف تقييمًا وطنيًا لمخاطر غسيل الأموال وتضع تدابير الاستجابة اللازمة

17. تسليط الضوء على أهمية قطاع الصناعات الاستخراجية في تنمية واستدامة اقتصادات أفريقيا ووضع البلدان على مسار الانتعاش من الأداء الاقتصادي الضعيف الناجم عن COVID-19 ، وحث الدول الأعضاء على المطالبة بالشفافية والمساءلة في قطاع التعدين بما في ذلك نشر تقارير عن الاتفاقيات والعقود والمشاركة العامة ونشر المعلومات عن عمليات شركات التعدين بما في ذلك مدفوعات المشاريع المشتركة. كما نود تذكير الدول الأعضاء أيضًا بالالتزامات تجاه رؤية التعدين لأفريقيا ومبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI).

18. الإبلاغ عن الحاجة الملحة لإدارة حكيمة للديون العامة في ضوء الاقتراض المتعلق بـ Covid-19 ، وتأثيره على الاقتصادات الأفريقية والانتعاش ، ودعوة الدول الأعضاء إلى وضع أنظمة فعالة للشفافية والمساءلة في عملية الاستدانة اوالاستخدام والتقاعد للقروض.

19. مساندة كل التجمعات والأسر والأشخاص الذين يواجهون الآثار المروعة لجائحة Covid-19 والترحيب بكل الجهود المبذولة للتخفيف من هذا الوضع. كما نحث القادة الأفارقة على:

i. ضمان الشفافية في الحصول على اللقاح وتوزيعه وضمان عدالة اللقاح. ونذكّر القادة الأفارقة بأن إفريقيا متخلفة بالفعل في التطعيم وأن الشفافية أمر بالغ الأهمية في ضمان تلقيح السكان المستهدفين ، وخاصة الفئات الضعيفة.

ii. ضمان عملية شراء شفافة وخاضعة للمساءلة في إدارة جائحة COVID-19 وإتاحة معلومات الملكية النفعية للشركات الفائزة بمناقصات COVID 19 للجمهور.

20. نؤكد من جديد التزامنا بالعمل مع الاتحاد الأفريقي من خلال المجلس الاستشاري المتميز للاتحاد الأفريقي بشأن الفساد ، وهيئة الحوكمة الأفريقي والأجهزة الأخرى ذات الصلة ، ولا سيما العمل مع وكالات مكافحة الفساد في دولنا الأعضاء المختلفة للقضاء على الفساد اليومي الذي يمس حياة المواطنين الأفارقة.

21. نعبر لكم عن أسمى عبارات احتراماتنا وتقديرنا.